

## الحوكمة البيئية: خطوة نحو تحقيق التنمية المستدامة

### Environmental governance: a step towards achieving sustainable development

رابحي سهام\*، جامعة محمد خيضر بسكرة

[sihem.rabhi@univ-biskra.dz](mailto:sihem.rabhi@univ-biskra.dz)

تاريخ إرسال المقال: 2025/10/23 تاريخ قبول المقال: 2026/05/20 تاريخ نشر المقال: 2026/05/31

#### الملخص:

تهدف هذه الورقة وفق منهج وصفي إلى التعريف بفكرة الحوكمة البيئية وتحديد علاقة مؤشرات الحوكمة بتحقيقها كالمساءلة، الشفافية، المشاركة ومحاربة الفساد من خلال توظيف الأجهزة والأفراد في برامج تهدف للحفاظ على البيئة وتنميتها بالنظر إلى عديد المشاكل التي تعانيها، بالإضافة إلى توضيح دور أطراف الحكم الراشد ممثلة في الدولة وأجهزتها المركزية، الإدارة المحلية، المجتمع المدني والقطاع الخاص في تجسيد حوكمة البيئة ودعم التنمية المستدامة من خلال العمل على تجسيد العدالة الاجتماعية وترشيد الانفاق ودعم النمو الاقتصادي، كما تتطرق الورقة إلى الجهود التي تبذلها الجزائر من أجل تحقيق الحوكمة البيئية من خلال الجهود المبذولة من الناحية القانونية والاجرائية وكذلك الآليات المؤسسية التي تتبنى هذه الجهود وتعتبر طرفا فاعلا في تجسيدها رغم المعوقات التي تعترض ذلك وهو ما يجب تجاوزه من خلال إيجاد الحلول اللازمة لتجسيد أهداف التنمية المستدامة.

#### الكلمات المفتاحية:

الحوكمة البيئية، البيئة، الحكم الراشد، التنمية، معوقات الحوكمة

#### Abstract:

This paper aims, according to a descriptive approach, to introduce the idea of environmental governance and determine the relationship of governance indicators to achieving it, such as accountability, transparency, participation and fighting corruption by employing agencies and individuals in programs aimed at preserving and developing the environment in view of the many problems it suffers from, in addition to clarifying the role of the parties of good governance represented by the state and its central agencies, local administration, civil society and the private sector in embodying Environmental governance and supporting sustainable development by working to embody social justice, rationalize spending, and support economic growth, The paper also addresses the efforts made by Algeria to achieve environmental governance through the efforts made from a legal and procedural standpoint, as well as the institutional mechanisms that adopt these efforts and are considered an active party in embodying them despite the obstacles that obstruct this, which must be overcome by finding the necessary solutions to realize the goals of sustainable development.

#### Key words:

Environmental governance, The environment, Good governance, Development, Governance obstacle

**المقدمة:**

لا يختلف اثنان على أن سلامة البيئة أو المحيط الذي نعيش فيه يشكل أهم الأولويات التي على الحكومة والتنظيمات المختلفة والأفراد حمايتها والاهتمام بكل ما يتعلق بها والتركيز على حصر المشاكل المرتبطة بها وإيجاد الحلول الناجعة، ذلك أن الحق في بيئة سليمة خالية من الأخطار مطلب وحق دستوري لكل مواطن يقتضي السعي نحو تحقيق التنمية المستدامة والتي تعدّ الحوكمة البيئية أبرز متطلباتها، من خلال إسهام مؤشرات الحوكمة والتنظيمات التي تشكل الإطار المؤسسي للحوكمة في تجسيدها عن طريق خلق الأطر وتجنيد الوسائل المادية والبشرية وتوظيف الخطط والبرامج التي تضمن ذلك والسيطرة على نتائج ومخرجات الفواعل المختلفة والتحكم في تأثيراتها على البيئة.

ومع التغيرات التي يشهدها العالم في مختلف المجالات والتي تؤثر على المجال البيئي حاضرا وعلى حق الأجيال القادمة مستقبلا، فقد سعت الجزائر إلى سن تشريعات ووضع برامج ومخططات وخلق آليات وتنظيمات تسهم في ذلك رغم المعوقات التي تعترضها، كلّ ذلك بغية ضمان سلوك رشيد ينتج لنا بيئة سليمة، وانطلاقا من كل ذلك نطرح التساؤل التالي: كيف تسهم الحوكمة في سلامة البيئة؟ وما أبرز مساعي الجزائر لتحقيق حوكمة البيئة والتنمية المستدامة؟

يهدف هذا الموضوع إلى دراسة مسألة حوكمة البيئة كمفهوم خلقته الظروف والمستجدات والتطورات المختلفة بالنظر لما تعانيه البيئة بكل عناصرها من مشاكل ومعوقات، بالإضافة إلى توضيح إسهام مؤشرات الحوكمة ومختلف أطراف الحكم الراشد في دعم مسار التنمية من خلال تفعيل الآليات التي تسمح بتجسيد الحوكمة البيئية، بالإضافة إلى تبيان الجهود التي تستهدف الجزائر من خلالها الحد من كل الإشكالات والأخطار التي تواجهها البيئة رغم ما تعانيه من عراقيل تحد من فعالية هذه الجهود، وللإجابة على التساؤل وتفصيل الموضوع سنتناول المحاور التالية:

**1- مفهوم الحوكمة البيئية وعلاقة مؤشرات الحكم الراشد بتحقيقها****2- الإطار المؤسسي للحوكمة البيئية في الجزائر****3- جهود الجزائر لحوكمة البيئة ومعوقات تجسيدها****1- مفهوم الحوكمة البيئية وعلاقة مؤشرات الحكم الراشد بتحقيقها**

شغل مفهوم الحكم الراشد حيزا كبيرا من الاهتمام من قبل حكومات وهيئات وتنظيمات مختلفة بالنظر لمضمونه ومرتكزاته التي تسهم التي حد كبير في إصلاح العديد من المشكلات وقد سعت وتسعى العديد من الأطراف إلى تجسيد الحكم الراشد في مجالات متعددة بالأخص من الناحية الاقتصادية والإدارية والبيئية، وباعتبار البيئة محلاً مشتركاً بين هذه المجالات كان لابدّ من الاهتمام بخلق حوكمة بيئية تسهم في صناعة بيئة سليمة وبذلك سنتطرق أولاً إلى مفهوم الحوكمة البيئية ثمّ إلى مساهمة مؤشرات الحكم الراشد في تحقيقها.

## 1.1- مفهوم الحوكمة البيئية

## أ- تعريف الحوكمة:

تعني الحوكمة أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة وتعدّ اللامركزية أهم أسسها وتشير عملية اتخاذ قرارات وصنع سياسات يشارك بها المستفيدون ومقدمو الخدمات العامة وهذا يشمل مشاركة المنظمات الرسمية وغير الرسمية، الحكومية وغير الحكومية والأفراد في صياغة وإعداد وتنفيذ وتقييم والرقابة على تنفيذ السياسة العامة<sup>1</sup>. -"الحكم الرشيد هو الطريقة الفعالة التي تمكن من تسيير الموارد الاقتصادية، الاجتماعية والبشرية، المادية والمالية، التكنولوجية والإعلامية، في محيط عشوائي بغية خلق تحالف فعال بين الأعوان، الدولة والقطاع الخاص ضمن مجموعة من الأسس والمؤشرات أساسها العدل والشفافية بغية دفع عجلة التنمية والتنمية الشاملة لأي إقليم"<sup>2</sup>.

تهدف الحوكمة إلى خلق إطار مناسب لممارسة الحكم وتنفيذ السياسات وتقييم أداء الخدمات وقياس فاعلية المؤسسات لتحقيق التنمية الشاملة التي هي مطلب الجميع، بحيث تسمح للحكومات أو المنظمات باعتماد مناهج وأساليب وآليات تتوافق وحاجتها لإصلاح عديد المشاكل التي تعيق مسار النمو والتطور في مختلف المجالات من خلال تطبيق مؤشرات الحكم الرشيد (الحوكمة).

وتبني الحوكمة على مجموعة عناصر أو مؤشرات تشكّل مضمون ومرتكز هذا المفهوم وهذه العناصر تختلف بحسب الجهة التي تتبناها ومجال تطبيق الحكم الرشيد حيث تختلف الحوكمة في المجال الإداري عنها في المجال الاقتصادي وغيرها وبذلك تتباين المؤشرات التي تعتمد في تكوين مفهوم الحكم الرشيد بحسب أهميتها وتأثيرها في المجال وبالرجوع للتعريفات المختلفة للحكم الرشيد أو الحوكمة أو الحكامة حسب الاصطلاح المعتمد فإننا نجد اختلافا في تحديد مؤشرات الحكم الرشيد لكن غالبا تعتبر كلّ من المساءلة، الشفافية، المشاركة، سيادة القانون وجودة التشريعات، اللامركزية، الإنصاف والعدالة، الفعالية والكفاءة، والمساواة من أكثر عناصر الحوكمة انتشارا بحيث تلقى اهتماما كبيرا من جانب المنظمات والهيئات وكذا الدول والحكومات التي تسعى لتجسيد الحكم الرشيد والتي تمثل أطراف الحكم الرشيد.

وبغض النظر عن المشاكل والمعوقات التي تحول أحيانا دون إيجاد المناخ المناسب لتطبيق الحوكمة - بسبب غياب العناصر المشكّلة لهذا المفهوم كغياب المساءلة (انتشار الفساد ووجود خلل في أنظمة الرقابة وتدني مستويات الأداء)، ضعف المشاركة (استبعاد المنظمات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والأفراد من المشاركة في صناعة السياسة العامة)، غياب الشفافية (وعدم وضوح البرامج والمخططات والتعظيم المفروض من قبل صنّاع السياسة العامة في الدولة)، إضافة إلى غياب التحديد الواضح لعناصر الحوكمة وعدم وجود الإطار المناسب والإرادة الجادة لتجسيدها - فإنّ تطبيق الحوكمة سيمكّن الحكومات من الكشف عن الخلل وإصلاحه من خلال تقييم الأداء ومعرفة مدى تطبيق مبادئ الديمقراطية وأسس المشاركة، كما يسمح بدعم التنمية في جميع المجالات وتقييم المخاطر وتوضيح الفرص الاستثمارية.

وانطلاقاً من الحاجة الملحة إلى وجود محيط أو بيئة مناسبة سواء للحياة الطبيعية للأفراد أو لتحقيق تنمية اقتصادية أو إدارية فإن تبني الحوكمة البيئية من شأنه أن يقدم دفعا قويا بخلق مجال مناسب لذلك، لكن أولاً ماهي البيئة وما الأسباب الداعية للحوكمة البيئية؟

### ب- مفهوم البيئة

تحظى البيئة بالاهتمام الكبير من مختلف مكونات المجتمع من منظمات وتنظيمات رسمية وغير رسمية وأفراد، حيث تعبر عن المحيط الطبيعي والمجتمعي الذي يؤثر علينا وتعرف بأنها: "البيئة هي الكل المركب من مجموعة الأجزاء والمركبات الحية وغير الحية، فهي المجال الذي يعيش فيه الإنسان ويأخذ منه كافة متطلبات عيشه"<sup>1</sup>.

وفي الجزائر وعلى غرار الكثير من الدول تعاني البيئة من عدة مشاكل تعيق أي محاولة أو مشروع تنمية خاصة في المجال الاجتماعي والاقتصادي وقد أضحت هذه المعوقات والمشاكل موضوع بحوث ودراسات وخطط وبرامج من أجل إيجاد الإطار المناسب لتجاوزها.

يرتبط تدهور البيئة في الجزائر بعدة أسباب ترجع في غالبيتها إلى اختلاف الأقاليم وتباين توزيع الموارد الطبيعية ومحدوديتها بالإضافة إلى تباين المناخ، وكذا النمو الديمغرافي للسكان وعدم التوازن في توزيعه وهو ما يدعو إلى مطالب متزايدة على الحاجات الاجتماعية، ضعف سياسات التعمير، مشاكل النزوح وضعف التسيير الحضري مع مستوى ضعيف للخدمات ( كخدمات المياه والكهرباء ومختلف التوصيلات وتسيير النفايات...) لا يلبي الاحتياجات، دون إغفال تأثير النشاطات البشرية في إطار تنفيذ نشاطات وبرامج دون مراعاة الحقوق والواجبات البيئية، الدعم غير المثالي لبعض الموارد الاستهلاكية وتأثيراته السلبية من الناحية الايكولوجية، الفقر وما يسببه من مشاكل استنزاف الموارد المتجددة وغير المتجددة، اللاأمن وهو ما يدفع بالمواطنين للنزوح مما يشكل عبئا على المدن ويزيد من حجم المطالب والاحتياجات، بالإضافة إلى مشكلة التصحر وتلوث البيئة (تلوث الماء والهواء)<sup>2</sup>.

كما أن الخطر البيئي والذي يؤثر في التوازن الطبيعي البيئي ويكون سببه نشاط الإنسان (أزمة التلوث) أو الكوارث الطبيعية (الفيضانات، التصحر، الزلازل...) .

ومن أجل القضاء على كل هذه المعوقات والمشاكل وإيجاد السبل الناجعة للتعامل معها اقتضى الأمر البحث عن آليات ووسائل جديدة واعتماد استراتيجيات حديثة للحصول على بيئة آمنة وسليمة تخدم جميع الأطراف وتحقق التنمية في جميع المجالات فكان السعي لتجسيد حوكمة بيئية.

### ج- الحوكمة البيئية

يقصد بالحوكمة البيئية: " في مجموعة من القواعد والممارسات والمؤسسات التي تحيط بعملية تسيير البيئة في مختلف أشكالها مثل الحفظ والحماية واستغلال الموارد الطبيعية"<sup>3</sup>.

**"الحوكمة البيئية: خطوة نحو تحقيق التنمية المستدامة"**

- "تعدّ الحوكمة البيئية مجموعة من الإجراءات والآليات التنظيمية، لترشيد تعامل الإنسان مع بيئته في كافة الاستعمالات ومختلف الأنشطة، فهي عبارة عن كلّ مترابط بين مجموعة من الفواعل الرسمية وغير الرسمية<sup>4</sup>."
- كما تعني أيضا إدخال أساليب وآليات الحكم الرشيد أو الإدارة الرشيدة في جميع المنظّمات البيئية الرسمية وغير الرسمية لإدارة الشؤون على مستوى عالمي، وذلك بتضافر جهود القطاعات الثلاث (الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني)<sup>5</sup>.

وبذلك ترتبط الحوكمة البيئية بضبط السلوك العام والخاص نحو مزيد من المسؤولية والمساءلة والرقابة فيما يتعلّق بحماية البيئة بدء بالفرد وصولاً إلى مستويات أعلى مؤسّساتية حكومية وغير حكومية وعالمية، كما تدعو إلى المشاركة الفعّالة من أجل بيئة سليمة وتنمية مستدامة ولا يتأتّى ذلك إلاّ بتكريس جميع الآليات التنظيمية والأطر التشريعية والعمليات والمنظّمات التي من خلالها يتمّ التأثير في الأفعال والنتائج البيئية، وإدارة الأزمات والكوارث وقائياً أو علاجياً لحدّ من تفاقمها وتقليل خسائرها بطرق علمية رشيدة، وإشراك جميع الأطراف والفواعل في تجسيد الحوكمة البيئية من مؤسّسات رسمية وحكومية إلى تنظيمات المجتمع المدني، الإعلام، الأفراد واعتماد برامج توعّية تنوّه بأهمّية الموضوع وتكرّس الثقافة البيئية في المجتمع.

**1. 2- علاقة مؤشرات الحكم الراشد بتحقيق الحوكمة البيئية:**

يرتكز الحكم الراشد على عدّة عناصر أو مؤشّرات والتي تسهم في تحقيق أهدافه كآلية إصلاح شاملة تفرضها المستجدّات والمتغيّرات في مختلف المجالات، ولذلك سنركّز على أهمّها ودورها في تجسيد حوكمة البيئة.

**أ-المساءلة**

تقوم المساءلة على تحميل المنظّمات والأفراد مسؤولية الأداء ومواجهة ذلك أمام الأطراف المعنية<sup>6</sup> وتقديم تفسيرات وأجوبة للأسئلة الموجهة من قبل المستفيدين من البرامج والخدمات انطلاقاً من وجود تقصير أو تأخّر أو خلل في إنجازها، وتسهم في تفعيل الرقابة بما يحقّق التنمية المطلوبة ويمكن المواطن من الاطلاع على مجريات السياسة العامة والسهر على التطبيق السليم لبرامج التنمية والتقليل أو الحدّ من انتشار الفساد، وبذلك فإنّ المساءلة على اختلاف صورها سواء كانت اجتماعية أو سياسية أو إدارية...، تسهم في ضبط وتنظيم ومراقبة عمل المسؤولين والمنظّمات والأفراد بشكل عام بما يحقّق رشادة التسيير.

وبإسقاط هذه الآلية على المجال البيئي فإنّ تفعيل المساءلة من شأنه خلق إطار حماية فعّال من جميع التّجاوزات التي تفضي إلى الإضرار بالبيئة ومحاولة النّصدي للمشاكل والأخطار التي تقود إلى استنزاف الموارد وضخامة التكاليف التي تنتج عن محاولة استنهاض التّممّية، حيث تمنع أو كحدّ أقصى تقيّد وتحدّ من الأنشطة غير المسؤولة التي يأتيها الكثير من الأطراف في المجتمع سواء منظّمات أو أفراد وبالتالي فالمساءلة تجسّد الحوكمة البيئية في إطارها الرّقابي.

## ب- المشاركة

تعدّ المشاركة من أكثر عناصر الحوكمة أهمية إذ تعدّ آلية فعّالة لخلق بيئة نشطة تساهم فيها جميع الفواعل في صناعة القرار وتنفيذ البرامج والسياسات التي تستهدف تقديم الخدمات وتحقيق التنمية في أي مجتمع وتكون مشاركة فردية من خلال الانتخابات أو في إطار تنظيمات تطوعية وغير حكومية أو عن طريق القطاع الخاص، وإذ لا بدّ أن تقترن المشاركة بحرية التعبير وإنشاء التنظيمات النقابية والتطوعية ووجود إعلام حرّ وبناء، وكذا وضع إطار قانوني يدعم ذلك<sup>7</sup> ممّا يساعد في خلق الوعي لدى المواطنين ودفعهم لإدراك أهمية المشاركة في ضمان حقوقهم وأداء واجباتهم وبالتالي رقابتهم على تنفيذ السياسة العامة ومشاركتهم في وضع الخطط وتنفيذ البرامج ومنه الاستفادة من النتائج وتلبية متطلّباتهم وحاجاتهم، وهو ما أكد عليه الدستور والعديد من النصوص القانونية خاصة ما جاء في قانون البلدية رقم 10-11، من حيث إبراز أهمية المشاركة في تحسين المستوى المعيشي والنهوض بالتنمية المحلية.

وفيما يرتبط بعلاقة المشاركة بالبيئة فإنّ تجسيد هذه الآلية يسهم في إعطاء دور مهمّ لكافة الفواعل في المجتمع للمساهمة في حماية البيئة وتحقيق التنمية انطلاقاً من تشجيع المشاركة في وضع وتنفيذ برامج التنمية وحماية البيئة والمحيط، وضع الأطر التنظيمية والتشريعية لرسم الحيز المناسب الذي يمكن الأفراد والتنظيمات من المشاركة في تكريس الحوكمة البيئية.

## ج- الشفافية:

تبنى الشفافية كأحد عناصر الحكم الرشيد على الوضوح التام في اتخاذ القرارات ورسم الخطط والسياسات وتوفير المعلومات اللازمة ووضوحها وتداولها<sup>8</sup> ممّا يمكن من تفعيل الرقابة ومنع التحايل والتعتيم وتجاوز الصلاحيات وانتهاك الحقوق، وفيما يتعلّق بعلاقة هذا المؤشر بحماية البيئة وتحقيق الحوكمة البيئية فإنّ تكريس هذه الأخيرة مرتبط بوضوح القوانين والتنظيمات ذات العلاقة بالبيئة ومدى اطلاع المواطنين والشركاء الفاعلين في المجتمع بمحتواها وتمكين المساءلة من أجل وضع حدود للتجاوزات ضدّ البيئة، إضافة إلى أنّ الشفافية تمكّن من مواكبة مختلف التغيرات وكشف مظاهر الفساد والتقليل من فرص انتشارها، كما أنّها تسمح بإشراك الإعلام في إيصال ونشر المعلومات وبذلك إحاطة الأطراف المعنية بكلّ ما يتعلّق بالبيئة وحمايتها.

## د- محاربة الفساد

لا يمكن أن يوصف نظام ما في دولة ما بتكريسه لحكم الرشيد إلّا إذا ثبت سعيه للوقاية من الفساد ومكافحته في شتى الميادين والمجالات سواء في القطاع العام أو الخاص<sup>9</sup>، حيث يسمح ذلك بخلق رشادة في التسيير، وما تشهده البيئة من مشاكل مرتبطة في غالبيتها بانتشار الفساد سواء من الجانب الإداري أو المالي أو السياسي...، خاصّة أنّ مظاهر الفساد تتعلّق عموماً بتجاوز السلطات من قبل المسؤولين واستهداف مصالحهم الخاصّة من خلال الأنشطة والمشاريع ذات الآثار السلبية على البيئة وغياب الرقابة الفعّالة من قبل الأجهزة أو الأفراد، نقص الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة وحمايتها، وغيرها من المظاهر التي تستدعي

تنبّي مؤشّر مكافحة الفساد لتجسيد حكمة بيئية فعّالة، خاصّة أنّ مظاهر الفساد تتعلّق عموماً بتجاوز السّلاطات من قبل المسؤولين واستهداف مصالحهم الخاصّة من خلال الأنشطة والمشاريع ذات الآثار السّلبية على البيئة وغياب الرّقابة الفعّالة من قبل الأجهزة أو الأفراد، نقص الوعي بأهميّة الحفاظ على البيئة وحمايتها، وغيرها من المظاهر التي تبرز ضرورة تجسيد الحوكمة البيئية.

هذا وتوجد الكثير من المؤشّرات الأخرى التي تدعم مفهوم الحكم الرّاشد والتي لها العديد من الآثار الإيجابية في حال اعتمادها في تكريس نظام فعّال لحماية البيئة على أن تسعى أطراف الحكم الرّاشد بشكل متكامل في تطبيقها، حيث لكلّ طرف دوره ضمان ذلك.

## 2- الإطار المؤسّساتي للحوكمة البيئية في الجزائر

الحكم الرّاشد مفهوم واسع المدلول يشمل جوانب كثيرة لذلك تتعدّد الأطراف المعنيّة بتكريسه على جميع المستويات وبالتالي تعنى كذلك بتكريس الحوكمة البيئية

### 2-1- الدولة وأجهزتها المركزيّة

انطلاقاً من كونها أوّل طرف معني بتكريس الحكم الرّاشد فإنّها معنيّة بشكل مباشر بخلق حوكمة بيئية من خلال توفير الأطر التشريعيّة والتنظيميّة التي تضمن حماية البيئة ومختلف عناصرها ومكوّناتها، وتنظّم النّشاطات الاقتصاديّة والإداريّة لتحقيق نموّ اقتصاديّ واجتماعيّ في محيط سليم دون الإضرار بمشتملاته، كما يجب أن تسعى في إطار أهدافها لتحقيق تنمية مستدامة إلى ضمان الحريات العامة والمشاركة السّياسية والإشراف على تنفيذ القوانين ذات العلاقة بالبيئة.

### 2.2- الإدارة المحليّة:

تعدّ وحدات الإدارة المحليّة الأقرب للمواطن والأكثر دراية بمشاكله واحتياجاته، وبالتالي فإن موقعها هذا يفرض خلق أطر لمشاركة المواطنين في التنمية المحليّة<sup>10</sup> والتواصل مع منظمات المجتمع المدني، وبذلك توظيف هذه المشاركة في تحقيق أهداف حماية البيئة من خلال الخطط والبرامج المختلفة التي تهتم باستثمار الموارد المحليّة من أجل إشباع حاجات المواطنين برشاده كافية لضمان حماية البيئة المحليّة وعدم استنزاف الموارد والثروات وعقلنة الإنفاق في تسيير المشاريع.

### 2.3- المجتمع المدني:

باعتبار مؤسسات ومنظّمات المجتمع المدني طرفاً فاعلاً في تحقيق الحكم الرّاشد وفي تسيير الشؤون المحليّة وبالتّواصل مع السلطات والمشاركة في تأطير المواطنين واقتراح ما من شأنه تطوير المجتمع في مختلف مجالاته وميادينه<sup>11</sup> خاصة في ظل اهتمام الدولة بتنشيط دور منظمات المجتمع المدني باختلافها سواء ضمن الدستور أو قانون الجماعات المحليّة وغيرها من النصوص القانونية، حيث تعتبر هذه المنظمات فاعلاً

مهما في حماية البيئة وتجسيد حوكمة بيئية متكاملة من خلال التّقيّد بمؤشرات الحكم الراشد ومراعاة الجانب البيئي في إعداد المخططات والبرامج وفي جميع أنشطتها الهادفة لخدمة المجتمع، بالإضافة إلى برامج التوعية والتحسيس وتضمين المجال البيئي وحماية المحيط وترشيد النّفقات والتكاليف في الأنظمة التي تنظم هذه المؤسسات وفي جميع أنشطتها.

## 2. 4-القطاع الخاص:

لا يمكن تحقيق تنمية متكاملة دون إشراك القطاع الخاص ومساهمته في رسم المخطط التنموي خاصة مع التّغييرات التي دعت إليها التّطورات الحديثة، حيث يلعب القطاع الخاص دورا مهما من خلال احتكاكه بالأجهزة الرسمية للدولة والإدارة المحلية في ضمان مشاركة فعالة في تجسيد التنمية<sup>12</sup>، وباعتبار التنمية ترتبط ارتباطا وثيقا بالبيئة فإن تحقيق القطاع الخاص للتنمية يعني تجسيد حوكمة بيئية فعالة من خلال الموازنة بين تحقيق التنمية الاقتصادية وترشيد الإنفاق وحماية البيئة، خاصّة وأنّ إسهام القطاع الخاص في تمويل المشاريع إلى جانب القطاع العام من شأنه تخفيف العبء وتقليل النّفقات.

وبشكل عام فإنّه لتحقيق الفعالية في أيّ مجال يجب تظافر جهود العديد من الأطراف مع التّأطير المناسب وتهيئة الظروف الملائمة التي تساعد في التّبنّي الصحيح والتّجسيد الفعلي للحوكمة في شتى المجالات وبالتالي التأثير الإيجابي في البيئة باعتبارها المحيط والقاعدة التي تتأثر بمجمل التّغييرات على مختلف المستويات

## 3. جهود الجزائر لحوكمة البيئة ومعوقات تجسيدها

باعتبار التنمية أصبحت مطلبا أساسيا مهما فإن تحقيقها يحتاج إلى توفر متطلبات عديدة أهمها الحوكمة البيئية التي ترشد العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة، ومن أجل ذلك برزت جهود الجزائر لتجسيد حوكمة البيئة تمهيدا لتحقيق التنمية المستدامة رغم المعوقات التي تواجهها.

## 3. 1-المبادرات والخطوات المتخذة نحو تجسيد الحوكمة البيئية

بغية حماية البيئة وللوصول على تحقيق الحوكمة البيئية التي تعتبر من المتطلبات الأساسية لتجسيد التنمية المستدامة فقد وضعت الجزائر عدة أليات قانونية وإدارية من لجان وطنية وولائية ومجالس تهتم بحماية وتهيئة الأقاليم، وأليات اقتصادية تتحدد في الرسوم المختلفة المتعلقة بتسيير وتخزين النفايات ولرفع القمامة والحد من مصادر التلوث، وأخرى سياسية تتعلق بالمخططات والبرامج البيئية المتعلقة بالمياه وتهيئة الإقليم، ترقية الطاقات المتجددة، التنمية الفلاحية، الصيد البحري<sup>13</sup> ...، بالإضافة إلى الدور المنوط بمختلف الفواعل الأخرى من منظمات المجتمع المدني، ومؤسسات القطاع الخاص، ودور الإعلام والسعي لتفعيل دورها من خلال التشريعات المنظمة لذلك وما يطرأ عليها من تحديثات تتناسب مع التغيرات التي تفرضها الظروف والمستجدات البيئية.

وبالنظر لأهمية وحساسية موضوع حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة اتخذت الجزائر جملة من الخطوات تضمنتها البرامج والمبادرات والتشريعات وكذا المؤسسات والهيئات المهمة بمجال البيئة والتنمية،

حيث برزت هذه الجهود من خلال النصوص القانونية التي تتعلق بالبيئة مثل قانون حماية البيئة رقم 03-10<sup>14</sup> وما يتضمنه من مبادئ ومجالات وفواعل حماية البيئة وتستهدف تحقيق تنمية ومستدامة وترشيد استهلاك واستغلال الموارد والوقاية من الأضرار وأشكال التلوث المختلفة التي تهدد البيئة وردعها، بالإضافة إلى القانون المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها والذي تم تعديله بموجب القانون رقم 25-02<sup>15</sup> والذي يبين كيفية تسيير ومراقبة ومعالجة النفايات وتحسيس وإعلام المواطن بأخطارها وآثارها على البيئة والصحة وكيفية الوقاية منها والتعويض عنها ويفرض رسوما على مخالفة قواعده والتسبب في تلويث البيئة .

بالإضافة إلى قوانين أخرى تبرز أهمية الحفاظ على البيئة مثل القانون المتعلق بحماية الساحل وتنميته، والقانون المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، القانون المتعلق بتسيير المساحات الخضراء وتنميته، القانون المتعلق بالوقاية من الأخطار وتسيير الكوارث، زيادة على تضمين حماية البيئة في نصوص قانوني البلدية والولاية خاصة وأن التنمية لا تقتصر على القرارات والمبادرات المركزية بل يعتبر دور الولاية والبلدية خاصة مهما ومحوريا في ذلك، سواء في المخططات والبرامج المقررة في نصوص القانون والمتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أو فيما يتعلق بشراكتها مع الفواعل الأخرى كالمجتمع المدني والقطاع الخاص.

زيادة على ما تضمنته مختلف القوانين فيما يخص حماية البيئة، حمل التعديل الدستوري لسنة 2020<sup>16</sup> مستجدات مهمة حيث تضمن دلالات صريحة على تكريس الحق في بيئة سليمة وحمايتها وتحقيق التنمية المستدامة والتي لا تتحقق إلا بتجسيد حوكمة بيئية، وهو ما يظهر في ديباجة الدستور والنصوص المتضمنة في صلب الدستور، إذ أثار المؤسس الدستوري موضوع حماية البيئة في الديباجة من خلال التأكيد على مواكبة التحديات وإعلام المواطن بالمخاطر المستجدة للتغير المناخي، مع ضرورة ترشيد استغلال الثروات الطبيعية ضمانا لحقوق الأجيال القادمة.

كما تبرز جهود الجزائر من خلال ما تضمنه صلب الدستور حيث أكد المؤسس الدستوري على حق المواطن في بيئة سليمة وضمان حق الأجيال المستقبلية في الموارد الطبيعية وبيئة صحية وربط ذلك بالتنمية المستدامة، ومواجهة التحديات البيئية المعاصرة مثل تدهور البيئة والاستخدام غير الرشيد للموارد الطبيعية، زيادة على التأكيد على مبدأ الوقاية من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لمنع تدهور البيئة وحماية الموارد الطبيعية وترشيد استغلال الموارد المائية خاصة في المناطق الصحراوية، وكذا منح صلاحيات للمجلس الشعبي الوطني في مجال التشريع المتعلق بالبيئة وتفعيل دور المجتمع المدني من خلال إشراكه في صنع القرار المتعلق بالبيئة.

كل هذه المجهودات تبرز جلها سعي الجزائر لوضع الحلول والتدابير والآليات اللازمة لحماية البيئة وتحقيق حوكمة بيئية فعالة قادرة على تجسيد التنمية المستدامة التي تعد ضرورة فعلية ومطلبا أساسيا مهما خاصة في ظل التطورات والتغيرات على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يشهدها العالم وهو ما يبرر

مشاركة الجزائر في المؤتمرات والاتفاقيات التي تهدف لحماية البيئة وتهتم بدراسة التغيرات المناخية ومخاطر التصحر والجفاف ومحاربة أشكال التلوث من أجل ضمان بيئة صحية إنسانية مستدامة.

هذا ولا تقف جهود الجزائر على الجوانب القانونية بل تمتد للجوانب المؤسساتية من خلال وزارة البيئة والدور المنوط بها كتأطير مؤسسي، بالإضافة إلى الوزارات التي تعنى بالبيئة مثل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ودورها في حماية الأملاك الغابية ومكافحة التصحر والانجراف والقيان بأعمال التشجير، ووزارة الصناعة وما تتناوله تنظيماتها من قواعد تستهدف الأمن الصناعي وحماية البيئة، كما تسهم وزارة الصحة والسكان في حماية المواطنين من الأوبئة والأمراض الناتجة عن التلوث والاهتمام بضمن بيئة صحية، زيادة على اسهامات الجماعات المحلية<sup>17</sup> وما تتضمنه مجالات تدخلها وبرامجها ومخططاتها التنموية.

كما يظهر الاهتمام بالبعد البيئي بالحقاق البيئة بالمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لصبح المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي<sup>18</sup> بالإضافة إلى دور الإعلام والجمعيات البيئية وهو ما يبرز أهمية حماية البيئة وضرورة استهدافه في خضم المخاطر التي تتعرض لها، خاصة وأن تحقيق تنمية مستدامة في إطار حوكمة بيئية يحتاج إلى تضافر الجهود وتفعيل الشراكة بين جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع.

### 3. 2- معوقات حوكمة البيئة وتحقيق التنمية المستدامة

رغم كل هذه الجهود والمبادرات المتخذة بغية ضمان بيئة سليمة وسعيا لتحقيق حوكمة بيئية تمكّن من تجسيد تنمية مستدامة فعلية إلا أن هناك عدة معوقات تضعف من أثر هذه الجهود مما يجعل تحقيق هذه الأهداف صعبا وأثره على البيئة ضعيفا ومحدودا، وهو ما يدعو بالضرورة إلى إيجاد الحلول اللازمة لتعزيز دور القوانين والآليات المؤسساتية في تحقيق الحوكمة البيئية.

يواجه تحقيق الحوكمة البيئية في الجزائر جملة من المعوقات<sup>19</sup> تتعلق أساسا بالتفاوت التنموي بين الأقاليم وإهمال القضايا البيئية في برامج التنمية مع وجود فجوة بين النص والواقع من حيث ضعف آليات التنفيذ مما يعيق التطبيق الفعال للنصوص القانونية والتشريعات ذات العلاقة بحماية البيئة وعدم التجديد في عديد النصوص مثل قانون حماية البيئة، زيادة على نقص الوعي لدى المواطن بمخاطر التلوث البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية وإهمال التربية البيئية والتحسيس في أوساط المجتمع ، وكذا ضعف دور المؤسسات والهيئات في المجال البيئي وعدم التحكم في تسيير وجمع النفايات وبرامج إعادة التطهير واستغلال مياه الصرف وهو ما يقود على نتائج وخيمة على البيئة والتي تنتج غالبا بسبب مشاكل التهئية العمرانية في مقابل النمو الديمغرافي المتزايد والاستهلاك المفرط للطاقة مع غياب التحكم في مخلفات الصناعة وعدم وجود طاقات بديلة.

بالإضافة إلى ضعف الشراكة البيئية والتّسيق بين الأطراف الفاعلة وغياب الإعلام البيئي وتأثير ذلك على تبني حماية البيئة وتوجيه الاهتمام بالمشاكل والقضايا المتعلقة بها وتحريّ إيجاد الحلول الفعالة، خاصة أن معظم النصوص القانونية ذات العلاقة بالحوكمة البيئية أو حماية البيئة والتنمية المستدامة تركز على فكرة التشاركية خاصة من جانب منظمات المجتمع المدني التي تعاني من ضعف دورها خاصة في الجانب الميداني

ومؤسسات القطاع الخاص وإسهامها في السياسات البيئية ومشاكل البيئة والمجتمع، ومنه فإن أي خلل في دور هذه المؤسسات يعود سلبا على حماية البيئة.

كل هذه المعوقات تحتاج إلى حلول فعلية تمكّن من تفعيل وتعزيز اليات حماية البيئة وتقود بالضرورة لتحقيق الحوكمة البيئية، ولا يتأتى ذلك إلا بالتأكيد على دور ومكانة البيئة وأهمية المحافظة عليها ونشر الوعي بالمخاطر التي تهددها وتمكين أليات التنفيذ لضمان فعالية التشريعات المؤطرة للقضايا البيئية، وتحقيق التشاركية والتفاعل بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية داخل المجتمع مما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

### الخاتمة:

نخلص في ختام الموضوع إلى أنّه للحكم الرّاشد من خلال مؤشّراته وأطرافه الفاعلة دور في تكريس الحوكمة البيئية من خلال إسقاط المبادئ والأسس التي يتضمّنّها على مختلف الأنشطة التي ترتبط بالبيئة والتنمية الاقتصادية لحلّ وإصلاح مشاكل الإنفاق البيئي وترشيده وتحقيق التّوازن بين النّمّو الاقتصادي وتحقيق المطالب الاجتماعية وحماية البيئة، وبذلك السّعي لتطبيق المساواة وتجسيد العدالة في توزيع الموارد وتحسين مستويات المعيشة، والحدّ من التّفاوت في المداخل وتقليص الإنفاق، وتحقيق التّناسب في توزيع السّكان للحد من التوسّع الذي يفرض مزيدا من التّنفقات، إيجاد المناخ المناسب والأطر الفعّالة لتطبيق مبادئ الحوكمة والتخطيط الفعال لبرامج حماية البيئة والمحيط ودعم التنمية للوصول إلى رشادة المجتمع وسلامة البيئة.

كما يسهم تجسيد الحوكمة البيئية في تحقيق الأهداف التنموية ضمن إطار بيئي سليم، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال الدور المتكامل بين مختلف القطاعات والأطراف الفاعلة والتطبيق الفعال للنصوص القانونية في مجال حماية البيئة وهو ما تحاول الجزائر كغيرها من الدول الوصول غليه كم خلال جملة الجهود المتضمنة في التشريعات والبرامج والمخططات التي تستهدف تنمية مستدامة مستقبلا في حال تمكنها من تجاوز العقبات والمعوقات التي تحدّ من تحقيق ذلك، ومن خلال ما تم تناوله نستخلص النتائج التالية:

- تضمين مسألة التنمية المستدامة -والتي تعتبر البيئة القاعدة الأساسية فيها- ضمن البرامج والمخططات وفي مشاريع القوانين والسياسة العامة للدولة بشكل دوري بما يتناسب مع التغيرات التي تستجد في المجال البيئي.
- تحديث قانون حماية البيئة والقوانين ذات العلاقة بالمجال البيئي وعناصره مما يسهم في الحد من الأخطار التي تهددها.
- تعزيز دور الهيئات والمؤسسات المنوط بها حماية البيئة وتفعيل الآليات التي من شأنها تحقيق حوكمة بيئية مما يدعو إلى ضبط صلاحياتها وقياس النتائج المحققة وإصلاح الخلل لزيادة فعاليتها.
- التركيز على موضوع حوكمة البيئة وإدراجه كهدف ضمن أهداف الإدارة المحلية في إطار تحقيق التنمية المحلية وكمطلب أساسي لمنظمات المجتمع المدني وعنصر مهم في شراكة القطاع الخاص.

- إسقاط المبادئ والأسس التي يتضمنها الحكم الراشد على مختلف الأنشطة التي ترتبط بالبيئة والتنمية الاقتصادية لحلّ وإصلاح مشاكل الإنفاق البيئي وترشيده وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وتحقيق المطالب الاجتماعية وحماية البيئة.
  - السعي لتطبيق المساواة وتجسيد العدالة في توزيع الموارد وتحسين مستويات المعيشة، والحدّ من التفاوت في المداخل وتقليص الإنفاق.
  - تعزيز أطر الشراكة بين مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية، والتركيز على دور التربية البيئية وتضمين المسائل المرتبطة بحماية البيئة والمحيط في المناهج لتتنشأ أجيال واعية بضرورة الحفاظ على المجال البيئي.
  - تحقيق التناسب في توزيع السكان للحد من التوسع الذي يفرض مزيدا من النفقات، إيجاد المناخ المناسب والأطر الفعالة لتطبيق مبادئ الحوكمة والتخطيط الفعال لبرامج حماية البيئة والمحيط ودعم التنمية للوصول إلى رشادة المجتمع وسلامة البيئة.
- هذا وتبقى سلامة البيئة وخلق حوكمة بيئية فعلية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة ضمانا لحق الأجيال اللاحقة رهين قدرة المجتمعات المختلفة على تحقيق التوازن بين العولمة ومتغيراتها وآثارها وتكريس رشادة التخطيط والتنفيذ وتنمية الوعي بضرورة ضمان مستقبل بيئي صحي.

#### الهوامش:

- <sup>1</sup> : بسام عبد الله البسام، الحوكمة في القطاع العام، معهد الإدارة العامة، الرياض، 2016، ص 45.
- <sup>2</sup> : بن نعوم عبد اللطيف، "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية (دراسة حالة الجزائر)"، (رسالة ماجستير)، جامعة مصطفى اسطمبولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، معسكر 2016/2015، ص 25.
- <sup>1</sup> : أسماء سلامي، "الإعلام والاتصال كفاعل استراتيجي في إرساء مبادئ الحوكمة البيئية في ظل المخاطر والأزمات الراهنة -الواقع والمأمول"، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 25، ديسمبر 2016، ص 06.
- <sup>2</sup> : عبد الله الحرتسي حميد، "السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة الجزائر 1994-2004)"، (رسالة ماجستير)، جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الشلف 2005، ص 159-164.
- <sup>3</sup> : بوحنية قوي، تشريعات حماية البيئة في الجزائر في ظل اتجاهات الحوكمة المحلية، أشغال ملتقى أمن وحماية البيئة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 12-13 ديسمبر 2017، ص 27.
- <sup>4</sup> : أسماء سلامي، المرجع السابق، ص 07.
- <sup>5</sup> : المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- <sup>6</sup> : عمار بوضياف، شرح قانون الولاية، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 168.
- <sup>7</sup> : بسام عبد الله البسام، المرجع السابق، ص 67.

- <sup>8</sup> : بشار يزيد الوليد، المفاهيم الإدارية الحديثة، دار الزّاية للنّشر والتّوزيع، الأردن، 2009، ص 273.
- <sup>9</sup> : عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 171.
- <sup>10</sup> : عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 165.
- <sup>11</sup> : بسام عبد الله البسام، المرجع السابق، ص 29.
- <sup>12</sup> : عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 140.
- <sup>13</sup> : منال سخري، "الحوكمة البيئية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 12، فيفري 2012، ص 44-52.
- <sup>14</sup> : القانون رقم 10-03، المؤرخ في 19/07/2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر عدد 43، صادرة في 20/07/2003.
- <sup>15</sup> : القانون رقم 02-25 المؤرخ في المعدل والمتمم للقانون رقم 01-19 المتعلق بكيفية تسيير النفايات ومراقبتها ومعالجتها، ج ر عدد 12، صادرة في 23/02/2025.
- <sup>16</sup> : المواد 21، 63، 64 من التعديل الدستوري لسنة 2020 -جيلالي قريميط، "مستجدات الحماية المستدامة للبيئة في ظل التعديل الدستوري 2020"، مجلة قضايا معرفية، المجلد 03، العدد 02، سبتمبر 2023، ص 112، 113.
- <sup>17</sup> : عبد المومن سي حمدي، "الحوكمة البيئية في الجزائر: دراسة في الآليات القانونية والمؤسسية"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2022، ص 955، 956.
- <sup>18</sup> : بلعجوز ابتسام، "الرؤية الدستورية للحق في البيئة بموجب التعديل الدستوري لسنة 2020"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، العدد 02، 2022، ص 115.
- <sup>19</sup> : عبد المومن سي حمدي، المرجع السابق، ص 957.